سياسات التنمية الحضرية فى البلدان النامية بين ضبط النمو والانتشار الحضرى

((دراسة تحليلية))

د/ حمدى على أحمد على
مدرس بقسم الاجتماع
كلية الآداب بدمنهور
جامعة الإسكندرية

الإنسانيات
آداب دمنهور
العدد الثلاثون
مارس ٢٠٠٩ م

ملخص

تواجه البلدان النامية منذ السبعينات من القرن العشرين وحتى الآن تحديات Challenges نتيجة "التحضر المفرط والسريع" الذي تعاني منه المدن الكبرى بتلك البلدان، وما أفرزه من مشكلات، وتدهور لكثير من البيئات الحضرية urban environments، بل وتدني نوعية الحياة Quality of life لكثير من سكانها.

ولهذا، سعت كثير من البلدان النامية – ومن بينها مصر – خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى رسم وصياغة السياسات ووضع الخطط التي تحقق بها دفعات متلاحقة في التنمية الحضرية والمتوازنة تباينت في أهدافها وآلياتها.

وعليه، فالدراسة الراهنة محاولة تسعى – من منظور تحليلي نقدي – تحليل لتلك السياسات للتنمية الحضرية وتحديد مدى فعاليتها للتعامل مع "التحضر المفرط" والمشكلات التي أفرزها. وذلك من أجل الوصول إلى ملامح سياسة شاملة ومتكاملة للتنمية الحضرية تحقق الأهداف المرجوة منها. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على تحليل للواقع الديموجرافي والاجتماعي لأوضاع المدن الكبرى وذلك من خلال ما أتيح من بيانات جاهزة وإحصاءات ومؤشرات عرضت لهذا الواقع.

وقد قسمت الدراسة إلى عدة أقسام تحقق في مجملها الأهداف التي تسعى إليها. خصص القسم الأول لعرض اتجاهات التحضر في البلدان النامية ومشكلاته. بينما يتناول القسم الثاني للتعريف بسياسة التنمية الحضرية وأهدافها. أما القسم الثالث فقد خصص لعرض أنماط سياسات وإستراتيجيات التنمية الحضرية التي تبنتها البلدان النامية. في حين تناول القسم الرابع محددات اختيار سياسة التنمية الحضرية والعوامل المؤثرة فيها. وأختتمت الدراسة بتحليل نقدي لتلك السياسات التي تبنتها. ووضع تصور لملامح سياسة شاملة ومتكاملة للتنمية الحضرية.

مُقَدِّمَة

خلقت حالة "التحضر المفرط" السريع والمتزايد التي شهدتها – ولا تزال – البلدان النامية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين تحديات رهيبة Challenges أمام تلك البلدان. فسكان الحضر، وخاصة المدن الكبرى، يتزايدون بمعدلات مرتفعة ومتسارعة بشكل لا يوازي معدلات النمو الاقتصادي بتلك البلدان. والنتيجة تدهور الكثير من البيئات الحضرية urban environments وتدني نوعية الحياة Quality of Life لسكان الكثير من المناطق بها، وتفاقم العديد من المشكلات أفرزها هذا النمط من التحضر أصبحت ملازمة للحياة الحضرية، بشكل دخلت معه تلك البلدان مرحلة ما يسمى "أزمة حضرية" urban crisis أو "معضلة تحضر" urbanization dilemma، بلغت أقصاها في نهاية القرن العشرين. اتخذت خلالها أبعاداً اجتماعية واقتصادية وديموجرافية وثقافية وسياسية وأيكولوجية. الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بمستقبل المدن، والتأكيد في السنوات الأخيرة على دعوة للتنمية الحضرية urban development سرعان ما اكتسبت هذه الدعوة أهمية واعترافا واسعاً داخل الأوساط العلمية والحكومية والدولية.

لقد برزت الحاجة لسياسة فعالة وشاملة ومتكاملة للتنمية الحضرية تفرض نفسها كضرورة ملحة ومطلباً ضروريا خلال تلك الفترة – ولا تزال– على اهتمام الحكومات والباحثين والهيئات الدولية القائمين على أمر التنمية في تلك البلدان وذلك لعدة أسباب:

- تزايد سكان الحضر بمعدلات مرتفعة ومتسارعة بشكل لا يوازي معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان.

- عجز معظم حكومات تلك البلدان إزاء هذا الوضع عن الوفاء باحتياجات السكان وإشباع الحاجات الأساسية Basic Needs وخفض حدة reduction الفقر التي ظهرت في كثير من المدن.
- ضخامة المشكلات الناتجة عن تلك الحالة من التحضر والمتمثلة في مشكلات البطالة الحضريةurban unemployment ونمو القطاع غير الرسمي informal sector والمناطق العشوائية Squatter Settlement وتدني نوعية الحياة.
- وأخيراً تحقيق تنمية متوازنة وتضييق الفروق السوسيو اقتصادية لمناطق الدولة.

والنتيجة، عقدت الندوات والمؤتمرات الدولية في كثير من البلدان النامية من أجل مستقبل المدن من ناحية، وتحقيق التنمية المتوازنة من ناحية أخرى. أوصت جميعها بالتأكيد على الحاجة الملحة لوضع سياسة شاملة وفعالة للتنمية الحضرية، تضع في اعتبارها ثلاثة أهداف أساسية هي:ضرورة صياغة سياسة قومية شاملة للسكان، وتحقيق التوازن الديموجرافي بين المناطق المتباينة، من خلال إستراتيجيات إعادة توزيع السكان. وضع سياسات تهدف إلى تحسين المناطق الحضرية الفقيرة Poor urban areas ونوعية الحياة لسكانها. وأخيراً تحقيق التنمية المتوازنة balanced development بين مناطق وأقاليم الدولة.

ولهذا، سعت كثير من البلدان النامية ومن بينها مصر – خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى صياغة السياسات ووضع الخطط التي تحقق بها دفعات متلاحقة في مجال التنمية الحضرية المخططة والمتكاملة تباينت في أهدافها وآلياتها.

وعليه، فالدراسة الراهنة محاولة تستهدف –من خلال رؤية تحليلية نقدية – استعراضاً لأنماط وأنواع السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها البلدان النامية، وتحديد مدى فعالية تلك السياسات في تحقيق التنمية

الحضرية المتكاملة والمتوازنة. لتضع في النهاية تصوراً مقترحاً لملامح سياسة للتنمية الحضرية تحقق الأهداف المنشودة.

ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على تحليل للواقع الديموجرافي والاجتماعي لأوضاع المدن في البلدان النامية، وذلك من خلال ما أتيح لها من بيانات جاهزة وإحصاءات ومؤشرات ودراسات عرضت لهذا الواقع. وقد قسمت الدراسة إلى عدة أقسام تحقق في مجملها الأهداف التي تسعى إليها. خصص القسم الأول لعرض اتجاهات التحضر في البلدان النامية ومشكلاته. بينما تناول القسم الثاني للتعريف بسياسة التنمية الحضرية وأهدافها. أما القسم الثالث فقد خصص لعرض أنماط سياسات وإستراتيجيات التنمية الحضرية التي تبنتها البلدان النامية. ثم تناول القسم الرابع محددات اختيار سياسة التنمية الحضرية والعوامل المؤثرة فيه. واختتمت الدراسة في قسمها الخامس بتحليل نقدي للسياسات التي تم تبنيها ووضع تصور لسياسة شاملة للتنمية الحضرية.

أولاً- اتجاهات التحضر ومشكلاته:

يعد تحليل الواقع الحضري واتجاهات التحضر ونمطه في البلدان النامية، بما يحتويه من مشكلات وقضايا مرتبطة بالتنمية الخطوة الأولى والرئيسية في التشخيص الحقيقي لأوضاع المدن، وذلك قبل تحديد أي سياسة من شأنها التعامل مع هذا الواقع بشكل صحيح. لأن مثل هذا التحليل يضع أمامنا مجموعة من الحقائق والمؤشرات التي يمكن عن طريقها بلورة المشكلة وتحديد أبعادها من أجل تبني واختيار سياسة ملاءمة للتنمية الحضرية. وذلك بعد أن أصبح "التحضر المفرط" الذي تعاني منه تلك البلدان يشكل أهم تحديات التنمية بها. وهنا تلعب البيانات الإحصائية دوراً في هذا الشأن.

وعلى الرغم من التباين الشديد في الإحصاءات السكانية الرسمية المنشورة من قبل هيئات دولية ورسمية، إلا أن جميعها تؤكد على أن أهم الظواهر الديموجرافية في العصر الحديث ذلك النمو الحضري السريع urban Growth و"التحضر المفرط" للمدن في البلدان النامية بشكل يزداد يوماً بعد يوم، بحيث أصبح هذا النمط من التحضر وكأنه النمط الشائع في كثير من البلدان النامية. إذ شهدت مدن البلدان النامية منذ الخمسينات من القرن العشرين وحتى الوقت الراهن – بداية القرن الحادي والعشرين – زيادة مستمرة ومطردة في أعداد سكان الحضر، بحيث أصبح هذا الأمر يشكل أهم تحديات التنمية Challenges أمام تلك البلدان.

ففي عام ١٩٥٠ بلغ إجمالي سكان الحضر في البلدان النامية ٢٧٥ مليون نسمة يمثلون ٣٨% من إجمالي سكان الحضر في العالم آنذاك. وفي عام ١٩٧٥ ارتفع سكان الحضر في العالم إلى ١.٥٦ بليون نسمة أكثر من نصفهم يعيشون في المناطق الحضرية بالدول النامية (٥٩٤ مليوناً تقريباً). وفي التسعينيات من القرن العشرين ارتفع عدد سكان الحضر في العالم ليصل إلى ٢.٣ بليوناً، يعيش منهم حوالي ٦٦% (١.٤ بليوناً) في مدن البلدان النامية. وارتفع هذا العدد فى عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٢.١ بليون من حوالي ٣.٢ بليوناً إجمالي سكان الحضر بالعالم. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان الحضر في البلدان النامية في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٤ بليون نسمة يمثلون حوالي ٧٧% من سكان الحضر في العالم. وهذا معناه أن سكان الحضر سوف يتزايدون بمقدار ٢.٦ بليون نسمة بالمقارنة بعام ١٩٩٠[١].

وتوضح لنا بيانات الجدول التالي تطور/ نمو أعداد سكان الحضر والنسبة المئوية لهم في البلدان النامية خلال الفترة من ١٩٧٠ – ٢٠٢٠ والمتوقع عام ٢٠٢٥ مقارنة بسكان الحضر بالعالم [*] [٢].

إجمالي السكان بالملايين	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	متوقع ٢٠٢٥
جملة سكان العالم	٣.٦٩٣	٥.٢٤٦	٢.٨٥٤	٦.٩٨٩	٨٢٠٦
سكان الحضر بالعالم	١.٣٧١	٢.٢٣٤	٢.١٢٢	٣.٦٢٣	٤.٩٣٢
جملة سكان البلدان النامية	٤.٦٤٦	٤٠٣٦	٤٨٤٥	٥٦٥٨	٦٨٠٦
سكان الحضر بالبلدان النامية	٦٧٣	١٣٥٧	١٩٠٤	٢٦١٢	٣٨٤٥
% لسكان الحضر بالعالم	٣٧	٤٣	٤٧	٥٢	٦٠
% لسكان الحضر بالبلدان النامية	٢٥	٣٤	٣٩	٤٦	٥٧

(*) **المصدر:**

Michael Chisholm, Demography and urbanization in W.A. Alle&et.als, A Global strategy for Housing in the third Millenuim, E&FN. London 1992, P.10.

وثمة ملاحظات يمكن تحديدها من خلال بيانات الجدول السابق:

اتجاه نحو الزيادة المستمرة لأعداد سكان الحضر ونسبتهم. فخلال الفترة من ١٩٧٠ – ٢٠٠٠ ارتفعت نسبة سكان الحضر بالبلدان النامية من ٢٥% عام ١٩٧٠ لتصل إلى حوالي ٣٩% عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي ٤٦% بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٥٧% بحلول عام ٢٠٢٥ من إجمالي سكان البلدان النامية.

من ناحية أخرى، ارتفعت نسبة سكان الحضر بالبلدان النامية من ٤٦% عام ١٩٧٠ لتصل إلى حوالي ٧٢.٦% عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي ٧٧.٩% من إجمالي سكان الحضر بالعالم.

إن ما نود التأكيد عليه هو أن هذه الزيادة السريعة في أعداد سكان الحضر في البلدان النامية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمدن الكبرى (العواصم) cities. فزيادة تركز السكان والأنشطة الاقتصادية في تلك المدن جعلتها تتمثل بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من المدن الأخرى. حيث

بدأت تلك المدن تنمو بشكل " انفجاري" من حيث أنها تأوى أعداداً كبيرة من السكان يعيشون فيها بشكل لا يتوافق مع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان مما كان له آثاره السلبية على تلك المدن وجوانبها المختلفة.

ويكفي للتدليل على ذلك ما تبرزه بيانات الجدول التالي لأعداد سكان بعض المدن الكبرى في بعض البلدان النامية خلال العقد الأخير من القرن العشرين والمتوقع لها لعام ٢٠١٥.

جدول توضيح (بالملايين)

تطور أعداد السكان في بعض المدن الكبرى في بعض البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠١ المتوقع على ٢٠١٥ بالملايين (*) (٣).

المدينة	البلد	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠١٥ متوقع
مكسيكوسيتي	المكسيك	١٥.٦	١٦.٨	١٨.٨
كلكتا	الهند	١١.٧	١٣.٢	١٧.٦
جاكارتا	أندونيسيا	١١.٥	١٣.٠٠	١٧.٣
دلهي	الهند	–	١٢.٨	١٧.٦
كراتشي	باكستان	–	١٠.٨	١٦.٢
القاهرة	مصر	١٠.١	١٢.٥	١٦.٢
بومباي	الهند	١٥.١	١٣.٣	١٥.٤
ساوباولو	البرازيل	١٦.٤	١٨.٣	٢٠.٨

(*)**المصدر: United Nations, Population Division, world urbanization pro spects, The 2001 revision, New York, Mar.20, 2002, p. 182.**

لقد خلقت هذه الزيادة لسكان المدن الكبرى – في ضوء هذا الواقع (التحضر) – نمطاً من التحضر المرضى أو المفرط أصبح يمثل تحدياً

رهيباً أمام تلك البلدان نتيجة المشكلات التي أفرزها والتي شملت جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايكولوجية والثقافية للمدينة. بحيث أصبح هذا النمط من التحضر من أخطر معوقات التنمية. فبدلاً من أن يكون التحضر تعبيراً عن التنمية، فإن هذا النمط من التحضر يعبر عن حالة مرضية Illness case ووضع متردى. وهذا ما أكده ديفيز Davis و جولدن Golden من أن هذا النوع من التحضر المفرط أمر غير مرغوب، إلى جانب أنه معوق للنمو الاقتصادي. لأن هذا النوع من التحضر تحضر مصطنع(٤).

لقد ارتبط هذا النمط من التحضر بمجموعة من العوامل الداخلية هيأت وساهمت في وجوده وزيادة معدلاته منها؛ الهجرة الريفية الحضرية، التحيز الحضري urban Bias نحو المدن الكبرى، وأخيراً الزيادة الطبيعية Natural Increase لسكان المدن.

من ناحية أخرى، خلق هذا النمط من التحضر نوعاً آخر من التحضر هو التحضر الحدي "الكفاف" Subsistence، حيث يشير هذا النمط إلى المستوى الذي لا يتوافر فيه لكثير من الأفراد سوى الضرورات اللازمة فقط للحياة في البيئة الحضرية. فجوهر مشكلة التحضر في البلدان النامية – كما تؤكد التقارير الدولية – يكمن في الأعداد المتزايدة للفقراء من سكان المدن بتلك البلدان. حيث يقدر البنك الدولي نسبة سكان الحضر في البلدان النامية الذين يعيشون في حالة فقر مطلق بحوالي ٢٥% من سكان الحضر يقدرون بحوالي ٣٣٠ مليون نسمة عام ١٩٨٠ وأنه بنهاية القرن العشرين ارتفع هذا العدد ليصل إلى نصف فقراء العالم (حوالى ٤٩٥ مليون). تباينت نسبة هؤلاء الفقراء من بلد لآخر. فكما تشير الإحصاءات فإن فرداً من بين (٥) أفراد يسكنون الحضر في البلدان النامية يعيشون تحت خط الفقر Poverty Line(٥).

لقد ارتبطت حالة الفقر في مدن البلدان النامية بعدة مؤشرات تعبر عن تدني لنوعية الحياة Quality of Life لسكان تلك المدن. فمن ناحية تشير بعض الإحصاءات إلى أن حوالى ٢٠ – ٤٠ مليون أسرة حضرية في البلدان النامية تعيش "مشردة " Homelessness، بسبب عدم استطاعتهم القدرة على شراء afford أي مسكن حتى ولو بشكل غير قانوني illegally، حيث ظروف الفقر. وأن حوالي ٢٥٠ مليون من سكان الحضر في تلك البلدان يعيشون في مساكن غير ملائمة معظمها في المناطق المتخلفة Slums والمناطق العشوائية squatter (shanty) settlements والأماكن المؤقتة(٦).

كذلك ارتبط بروز فقراء الحضر في مدن الدول النامية بمجموعة من الأعمال التي رأها السكان أنها إستراتيجية من "أجل البقاء" عرفت بالقطاع غير الرسمي informal sector. حيث تشير الدراسات إلى أن هذا القطاع يضم نسبة كبيرة من العاملين بمدن البلدان النامية تتراوح بين ٢٠% – ٧٠% من إجمالي العاملين بهذه البلدان. ويقدر المتوسط العام لهذه النسبة بـ ٥٠% في مدن تلك الدول(٧).

أيضاً عرفت كثير من مدن البلدان النامية في ظل نمط التحضر المفرط، حالة من الازدواجية الحضرية urban Dualisim إذ بدت هذه الحالة في تناقض البناء الأيكولوجي والتركيب الديموجرافي للمدينة. فنجد الأحياء القديمة المزدحمة بالسكان تتجاور مع الأحياء الحديثة غير المزدحمة بالسكان. الأمر الذي يظهر فروقاً كبيرة بين الأحياء المختلفة من حيث الكثافة السكانية والأنشطة. وقد انعكس هذا التناقص على وجود التفاوت بين المستويات الطبقية ومستويات المعيشة في هذه الأحياء المتباينة. من ناحية أخرى، يتبدي التناقص الداخلي للمدينة في انخفاض مستوى الحضرية urbanism حيث نجد معظم سكان المدن ريفيين في سلوكهم ولم يكتسبوا بعد خصائص المدينة من حيث السلوك الحضري(٨).

من ناحية أخرى شهدت المدن الكبرى في البلدان النامية في ظل التضخم الحضري توسعاً حضرياً urban expansion ارتبط بالجانب الأيكولوجي للمدينة، اتسم بالعفوية والتلقائية Spontaneous. وهذا النوع من التوسع الحضري العشوائي يشكل – كما يشير برنارد جرانونتييه – مشكلة وتحدياً يواجه البلدان النامية. حيث تظهر مناطق للسكن والجوار Neighbourhood يتم الاستيلاء عليها بوضع اليد squatter وتنمو بشكل عشوائي بعيداً عن أي شكل من أشكال التخطيط الحضري. إذ تعد هذه المناطق مفضلة بالنسبة لكثير من المهاجرين وبخاصة الذين نزحوا من الريف حيث يجدون فيها نظاماً معيشياً قريباً مما كانوا قد ألفوه سابقاً. وهذه المناطق تتسم بخصائص اجتماعية وسكانية واقتصادية معينة تعبر في مجملها عن حالة " فقر حضري" urban poverty[٩].

وهكذا، فإن المشكلات التي أفرزها – ولازال – هذا النمط من التحضر تصبح شديدة التعقيد والخطورة. لأنها تتصل بدعائم المجتمع وأركانه الاجتماعية والاقتصادية والسكانية. فهو من ناحية، يعيد تشكيل الهيكل الديموجرافي من خلال التغيرات السكانية التي تحدثها، كما أنه يحدث تغيرات جذرية في البناء الاقتصادي القائم، فضلاً عما يسببه من تحول شامل في التركيب الاجتماعي السائد.

ولهذا، نبعت الحاجة إلى وضع وتبني سياسة كاملة وشاملة للتنمية الحضرية من شأنها التعامل مع هذا النمط من التحضر والتغلب على المشكلات التي أفرزها.

ثانياً: سياسة التنمية الحضرية: تسميات متباينة وأهداف واحدة

يشير مفهوم سياسة Policy بوجه عام على أنها "عبارة عن مؤشرات وتوجهات توضع بدقة وتصاغ بعناية لترشيد القرارات والإجراءات التي تحقق الأهداف المراد الوصول إليها". فهي بلورة لمبادئ عامة واتجاهات يرغب

المجتمع أو الدولة تحقيقها. ويشار إليها أيضاً أنها "مجموعة متناسقة من الأهداف والبرامج والإستراتيجيات والوسائل يتم وضعها بناء على دراسة متعمقة ومعلومات دقيقة، تعكس كل من التفضيلات والقيم والطموحات والأنماط المرغوبة للمجتمع"(١٠).

وتعرف أيضاً بأنها "خطة جاهزة تمثل نتاجاً لجهد رشيد تتضمن تحديد الأهداف وفحص البدائل واختيار إستراتيجية ما للتعامل مع القضايا والمشكلات".(١١).

هذا، ويكشف استعراض تراث الدراسات المهتمة بالمدينة والدراسات الحضرية عن أنه لا يوجد تعريف موحد ومعياري يمكن الاستناد إليه في تحديد طبيعة مصطلح سياسة التنمية الحضرية. حيث تعددت التسميات والاستخدامات المرتبطة به. فالبعض يستخدم مصطلح إستراتيجية التحضر urbanization strategy. ويستخدم البعض الآخر "سياسات التحضر" urbanization policies ، ويستخدم البعض الثالث، سياسات التنمية الحضرية القومية National urban Development Strategies (NUDS) وأيضاً إستراتيجية النمو الحضري National urban Growth Strategy(١٢).

والواقع، أن التعدد والتباين في التسميات والاستخدامات والمصطلحات المستخدمة في هذا الشأن مرجعه أساساً سببين: الأول، هو أن المدينة تعد مجالاً للدراسة لكثير من التخصصات (اقتصاد – جغرافيا – تخطيط حضري – علم الاجتماع). أما السبب الثاني مرجعه إلى استخدام مفهوم "حضري" urban في البلدان النامية. حيث جعله البعض عكس مصطلح "ريف Rural ".

وعلى الرغم من التباين الموجود في التسمية والاستخدام لمصطلح "سياسة التنمية الحضرية" إلا أن التعريفات التي قدمت لها جاءت متفقة على هدفين أساسيين تسعى إليها هي إعادة توزيع السكان Population

Redistribution وتنمية المجتمع المحلي Community development[١٣].

وعليه، نستطيع تعريف سياسة التنمية الحضرية urban Development policy (UDP) بأنها "محاولة واعية ومنظمة تستهدف إحداث تغيير في الواقع الحضري لكثير من المدن الكبرى، وذلك من خلال عدة برامج وإستراتيجيات Strategies وتدخلات يتم وضعها وصياغتها بدقة من شأنها الحد من خفض Slow down النمو السكاني في بعض المدن وتعجيل accelerate النمو في مناطق أخرى. بحيث تربط تلك السياسة بين متغيرات الواقع وما هو مرغوب فيه من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية".[١٤] مع الوضع في الاعتبار كل المستويات القومية "للهيراركية الحضرية" urban hierarchy بدءً من المدينة الأولى primate city إلى أصغر مركز حضري urban center.

إن سياسة التنمية الحضرية بهذا الوضع والتي تضعها الدول المختلفة، تهدف – إذن – إلى إحداث تغيير في توزيع سكان الحضر والحد من المشكلات المصاحبة للنمو الحضري السريع وعلاج مشكلات التركز السكاني Population Concentration في المدن الكبرى وذلك من خلال[١٥]:

- محاولة التعامل مع مشكلات التحضر على حالتها في الواقع داخل كل مدينة.
- محاولة التعامل مع المشكلات من خلال خطط السيطرة على النمو الحضري وعلاج مشكلة التركز السكاني في مدينة أو أكثر من المدن كبيرة الحجم.
- وأخيرا تحسين نوعية الحياة Quality of life لسكان الحضر في المناطق الفقيرة.

إن ما نود التأكيد عليه هو أن الأهداف الرئيسية لسياسة التنمية الحضرية (UDP) هي ذاتها الأهداف المجتمعية بوجه عام. ولذلك، فإن موضوعات وأهداف تلك السياسة لا تختلف عن أهداف السياسة الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام. حيث تتضمن خفض حدة الفقر reducing Poverty وعدالة توزيع الحقوق والفرص بشكل متوازن، وتدعيم الكفاية والنمو الاقتصادي promotion Economic Growth Efficiency وتحسين نوعية حياة السكان improving Quality of life وأخيراً المحافظة على التكامل والأمن القومي(١٦).

ثالثاً: أنواع سياسات التنمية الحضرية:

تتعدد وتتنوع الأساليب والسياسات التي استخدمتها دول العالم النامي للتعامل مع التحضر المفرط، وما أفرزه من مشكلات داخل المدن الكبرى. وعلى الرغم من تنوع السياسات والإستراتيجيات المتاحة أمام الدول النامية لتحقيق التنمية الحضرية. إلا أن الغالبية من صانعي القرار والمخططين يؤكدون على ثلاث سياسات تضم كل منها عدة إستراتيجيات. وقبل أن نعرض لتلك السياسات، لابد أن نؤكد على أنه في بعض الأحيان – وحسب ظروف كل بلد – قد تلجأ الدولة إلى استخدام أكثر من سياسة في وقت واحد لتحقيق أهداف التنمية الحضرية التي تحددها. وسوف نعرض في الصفحات التالية لتلك السياسات التي تبنتها البلدان النامية على النحو التالي:

أ- سياسة ضبط النمو والحد من الهيمنة:

Growth Control Policy (slow down of primacy)

تعد سياسة ضبط النمو والحد من الهيمنة الحضرية للمدن الكبرى أولى السياسات التي وضعتها كثير من الدول النامية لتحقيق التنمية الحضرية. فمنذ الستينات وحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي وضعت

تلك البلدان مجموعة من الإستراتيجيات من شأنها تحقيق أهداف تلك السياسة وهي "كبح" restrain وضبط النمو في كثير من المدن الكبرى. وتشمل هذه السياسة مجموعة من الإستراتيجيات باعتبارها وسائل تنفيذ هذه السياسة للتنمية الحضرية: تسمى إستراتيجيات الضبط Control Strategies نشير إليها فيما يلى:

١ـ إستراتيجية ضبط الهجرة migiration control strategy:

سعت كثير من الدول النامية إلى الحد من نمو مدنها الكبرى عن طريق التحكم وضبط الهجرة إليها. وذلك بعد أن أصبحت الهجرات المتزايدة إلى تلك المدن تعد مصادر امتصاص absorbed كل الجهود التنموية التي تستهدف تحقيق تنمية للمدينة. الأمر الذي خلق معه سلسلة من المشكلات، تلك المشكلات تتزايد وتتغير وتواجهها كل مدينة بشكل فردي. ولذلك سعت كثير من الدول إلى البحث عن وسائل من شأنها الحد من الهجرات المتزايدة.(١٧) حيث يشير أحد المهتمين بالتنمية الحضرية من خلال دراسات أجراها لتحديد البلدان التي تبنت تلك الإستراتيجية وجد أنه من بين (١٧٢) دولة، ثم إجراء دراسة عليها (٩٩) دولة منهم تبنت إستراتيجيات من شأنها ضبط الهجرة والحد منها (١٨).

وتعد الإستراتيجية المعروفة باسم "إستراتيجية هافانا" Havana Strategy أحد الإستراتيجيات التي استهدفت ضبط الهجرة الريفية للمدن. حيث استطاعت تلك الإستراتيجية أن تجعل من المدينة منطقة أقل جذباً للمهاجرين،حيث وضعت المزيد من التسهيلات والاستثمارات للمناطق الريفية(١٩).

لقد استخدمت كثير من الدول النامية عدة أساليب ووسائل من شأنها "ضبط الهجرة إلى المدن الكبرى" وذلك من خلال وضع ضوابط على حركات العمل والإقامة في المدن الكبرى. فقد لجأ البعض إلى التأكيد على

ضـــرورة الحصـــول علـــى "بطاقـــة هويـــة" Identity cards أو فرض ضرائب مباشرة على الدخل كشروط للإقامة في المدن الكبرى(٢٠).

وهناك شواهد عديدة توضح استخدام كثير من الدول لهذه الأساليب؛ فجمهورية جنوب أفريقيا هي الدولة الوحيدة التي نجحت في الحد من النمو السكاني للمدن الكبرى، إذ فرضت على الأفراد كشرط للإقامة بالمدينة ضرورة الحصول على عمل فيها، كما أنه في حالة حصوله على تصريح بالعمل في مدينة ما لا يستطيع اصطحاب أسرته معه قبل خمسة عشر عاماً من إقامته إقامة دائمة(٢١).

كذلك، أصدر حاكم جاكرتا قراراً بأن يحصل المهاجرون من الريف إلى المدينة على إذن بالإقامة فيها لمدة ستة شهور، على أن يدفعوا مبلغاً يصل إلى ضعف أجور المواصلات من المدينة إلى قراهم الأصلية. وإذا ما تمكنوا من الحصول على وظيفة خلال تلك الفترة ردت إليهم أموالهم وأصبحوا بالتالي سكاناً حضريين.

والواقع، أن الإنجازات التي تحققت في هذا المجال ظلت متواضعة إلى حد كبير. فالدول التي حققت إنجازات هامة في هذا المجال قليلة للغاية. كما أن النتائج التي ترتبت على استخدام إستراتيجية تقييد الهجرة الريفية إلى المدن كانت محدودة الإيجابية فهي إستراتيجية تميل إلى الضعف تدريجياً لتتلاشى في نهاية الأمر.

٢- التنمية الريفية: Rural Development :

أكدت الدراسات على أن الدول النامية التي تشهد معدلات تحضر عالية لا تستطيع مواجهة مشكلات التحضر في ضوء نمط التنمية السائد فيها. خاصة وأن خططها التنموية تتمثل في منح المناطق الحضرية أولوية خاصة. مع ما يترتب على ذلك من تجاهل وإهمال للمناطق الريفية. وإذا سلمنا بصدق نظرية العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة في تفسير ارتفاع معدلات التحضر في الدول النامية. فإن الشيء الذي يبرر في هذا الشأن

هو حقيقة أن المجتمعات الريفية كانت – ولا تزال – في كثير من البلدان النامية التي تشهد معدلات تحضر عالية بعيدة عن أي برامج تستهدف تنميتها.

ولذلك أدركت كثير من البلدان أن أي إستراتيجية للتنمية الحضرية لا تستطيع أن تحقق أهدافها ما لم ترتبط بإستراتيجية متماسكة ومتكاملة للتنمية الريفية Rural Development. فعن طريق التنمية الريفية يمكن تحقيق "توازن إقليمي" Regional Balance من ناحية. ومن ناحية أخرى، تسهم في تحقيق تنمية حضرية. ولهذا تبنت العديد من الدول النامية في السنوات الأخيرة. وبشكل كبير إستراتيجيات متباينة للتنمية الريفية.

وتأتي أهمية تنمية المجتمع الريفي في تحقيقها هدفين أساسيين، فعن طريق تنمية القرية وتطويرها يمكن أن يتحقق لكثير من سكان الريف سبل تحقيق آمالهم وطموحاتهم في بيئاتهم الريفية بشكل لا يجعلهم يهاجرون إلى مناطق أخرى لتحقيق تلك الطموحات. ومن ناحية أخرى، فإن التنمية الريفية تعد مدخلاً مشخصاً للنظرة التي يبديها سكان المدينة نحو القرية عندما يطلب منهم الإقامة أو العمل فيها. فتنمية الريف تعد أسلوباً بديلاً للحد من الهجرة واختياراً أمام الناس(٢٢).

ولهذا، يذهب "جوجلر" Gugler في مناقشاته لقضية التحضر الزائد إلى" أن تحويل وتوجيه جانب من الموارد الحضرية إلى القطاع الريفي هو مدخل لإحداث توازن إقليمي وهذا من شأنه تخفيف حدة التباين بين القرية والمدينة فى المجتمعات النامية. فتحسين الظروف المعيشية في الريف هو بحد ذاته وسيلة للحد من التضخم الحضري" ويدخل في إطار ذلك تدعيم الريف بهياكل إنتاجية متطورة وصناعات زراعية صغيرة ومنتشرة. وتقديم خدمات اجتماعية متنوعة (صحية – تعليمية – مياه نقية) وبذلك تتحقق التنمية المتوازنة إقليمياً على أوسع نطاق وإلى أبعد مدى(٢٣).

وكما يشير تودارو Todaro أنه على الرغم من التنمية الزراعية تمثل عنصراً أساسياً وضرورياً لأي برنامج لتنمية ريفية ناجحة إلا أن أهداف التنمية الريفية لا ينبغي أن تنحصر في النمو الزراعي والاقتصادي، بل ينبغي أن ينظر إليها في ضوء الأبعاد المختلفة للتنمية الشاملة بالإضافة إلى عدالة التوزيع والإسراع بإيجاد وخلق مستويات معيشية مرتفعة لسكان الريف.

فالتنمية الريفية – إذن – هي عملية تتم وفق خطة عامة بهدف إحداث تغيير متصور ومرغوب في المجتمعات الريفية ورفع مستوى المعيشة تلك المجتمعات[٢٤] فهي إستراتيجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى معيشة ونوعية للحياة أفضل في المناطق الريفية.

وتعطينا تجربة الصين مثالاً بارزاً في تحقيق تنمية ريفية كان لها أثرها في الحد من الهجرة إلى المدن، فالسياسات التي اتبعتها الصين عبرت عن أهداف أيديولوجية واضحة ومصالح سياسية محددة. إذ تبنت الصين منذ ثورتها الإشتراكية عام ١٩٤٩ سياسة معارضة للنمو الحضري منطلقة من تنمية ريفية أو عدالة إقليمية. لقد سعت الصين من خلال ذلك إحداث تحولات جذرية على بنية المجتمع الصيني بأسره. فالسياسات التي اتبعتها مثل تنظيم النسل، إعادة توزيع الأراضي الزراعية التي كان يمتلكها الأغنياء على الفلاحين المحرميين والحد من استئثار المدن بالاستثمارات الضخمة كان لها نتائجها الإيجابية على المناطق الريفية[٢٥].

إن التجربة الصينية تقدم لنا نموذجاً فريداً لما يمكن أن تتبعه دول نامية في مجال التوازن الإقليمي. لقد سعت هذه التجربة إلى الحد من النمو الحضري، وتحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي في المناطق الريفية. إذ حاولت الحكومة الصينية تدعيم الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للمزارع الجماعية في الريف. تلك المزارع لقيت دعماً كبيراً مما شجعها على إقامة مصانع صغيرة لإنتاج ما يلزمها من منتجات صناعية، بدلاً من الحصول عليها من

المراكز الحضرية. من ناحية أخرى، حرص الصينيون على تغيير القيم الثقافية بما يخدم تنمية المناطق الريفية. إذ حرصت الحكومة الصينية على إرسال الموظفين الحضريين والشباب إلى الريف للإقامة فيه لفترات تطول أو تقصر بغرض الإلمام بالثقافة الريفية من ناحية. والتخلي عن التحيز الحضري من ناحية أخرى [٢٦].

إن ما نود التأكيد عليه، هو أنه إذا كانت التنمية الريفية مجالاً متخصصاً لبعض الباحثين حددوا خلاله الوسائل والأساليب والاتجاهات النظرية المرتبطة بتنمية المجتمع الريفي– لا يتسع المجال هنا لعرضها– فإن عرضنا لهذا الموضوع "التنمية الريفية" ينبع أساساً من خلال العلاقة التي تؤكدها الدراسات من أن تحقيق "تنمية حضرية" مرتبطة أساساً بتحقيق تنمية ريفية. لأن هذا من شأنه تحقيق "تنمية متوازنة" بين مناطق المجتمع من ناحية. ومن ناحية أخرى، تعد التنمية الريفية أقدر الإستراتيجيات التي تستخدم لضبط النمو الحضري والحد من الهجرات المتزايدة إلى المدن الكبرى في كثير من البلدان.

٣– إستراتيجية ضبط الخصوبة:Fertility control strategy

استندت الإستراتيجيتين السابقتين في ضبط النمو الحضري والتحكم فيه على فرض أساسي مؤداه؛ أن الهجرة تعد المصدر الرئيسي للنمو في المدن الكبرى. والواقع أن هذا الفرض يعد ضعيفاً حيث لم تساهم الهجرة الريفية – كما تشير الدراسات – في النمو الحضري في كثير من البلدان النامية إلا بنسبة تراوحت بين ٣٥ – ٥٠%[٢٧]. لقد أكدت دراسات متباينة على أن هناك عوامل متعددة ساهمت في حالات التضخم الحضري التي تعاني منه الدول النامية. فهناك كثير من البلدان ساهمت الزيادة الطبيعية Natural increase للسكان إسهاماً كبيراً في النمو الكلي للسكان بوجه عام، ووجود معدلات كبيرة للسكان داخل المدن الكبرى بوجه خاص[٢٨].

لقد أدركت كثير من البلدان النامية أن استخدام إستراتيجية من شأنها ضبط الخصوبة Fertility control من شأنها المساهمة في الحد من النمو الحضري. وذلك بعد أن أصبحت برامج تنظيم الأسرة family planning من البرامج التي تستخدم وتنفذ داخل تلك البلدان بوجه عام وفي المدن الكبرى بوجه خاص.

والواقع، أنه على الرغم من أن هذه الإستراتيجيات قد حققت نجاحات متباينة في خفض النمو الكلي للسكان بوجه عام والنمو الحضري بوجه خاص لكثير من البلدان، إلا أن الشيء الذي نود التأكيد عليه هو أن تنفيذ واستخدام تلك الإستراتيجية يرتبط بمجموعة من الاعتبارات الثقافية والنظامية والدينية في العديد من الدول وهذا ما يجعلها إستراتيجية لا يمكن تنفيذها بشكل عام في جميع البلدان النامية.

وهكذا، عبرت سياسات وإستراتيجيات التنمية الحضرية في أحد ملامحها خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين عن رغبة في خفض حدة الانفجار السكاني بتلك المراكز، إلا أن تلك السياسات والإستراتيجيات كما تشير الشواهد لم تستطع تحقيق أهدافها وذلك لسببين أساسيين: الأول، هو أن تلك الإستراتيجيات لم تكن وسائل وأدوات حاسمة وفعالة في ضبط سرعة النمو من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن محاولات ضبط النمو في المراكز الميتروبوليتية الكبيرة لم ينجح لأن تلك المدن الكبرى استمرت في إنجاز وظائفها واستئثارها وهيمنتها. حيث امتصت الأعداد الكبيرة من السكان، الأمر الذي أدى إلى تلك الحالة التي تشهدها تلك البلدان من تركز سكانى ومن تحضر مفرط. ولهذا قوبلت تلك السياسات بالفشل بعد أن فشلت تلك الإستراتيجيات في تحقيق أهدافها.

ب- سياسة نشر النمو والانتشار الحضري :

:Growth & urban Diffusion policies

أدركت كثير من البلدان النامية مع بداية الثمانينيات وخلال التسعينيات من القرن العشرين، أن البرامج والإستراتيجيات التي تم استخدامها لخفض حدة النمو الحضرى وضبطه لم تحقق أهدافها المرجوة. ولذلك تحول اهتمام المخططين وصانعي القرار في تلك البلدان إلى البحث عن سياسات للتنمية الحضرية تكون أكثر فعالية وتحقيقاً للأهداف المنشودة. حيث تركزت الجهود في تلك الفترة على خلق نمط للتنمية أكثر انتشاراً يهدف إلى إعادة توزيع redistribution وتحريك عناصر التنمية (السكان – الموارد البيئية) يهدف إلى تحسين وكفاية وتنمية المناطق الميتروبوليتية.

ولهذا، برزت سياسة " نشر النمو والانتشار الحضري" من بين السياسات التي تهدف إلى تحقيق تنمية حضرية حقيقية من ناحية، وتحقيق تنمية متوازنة من ناحية أخرى.

لقد ارتبطت سياسة الانتشار الحضري، بمجموعة من الإستراتيجيات لعل من أهمها تدعيم إقامة مجتمعات ومدن ثانوية وصغرى جديدة وأيضاً خلق أقطاب ومراكز تنموية خارج المدن الكبرى. وهذا ما سوف نعرضه الآن.

١ – إستراتيجية تدعيم المدن الثانوية والصغرى

Secondary cities support :

تعد إستراتيجية تدعيم المدن الثانوية والصغرى من بين الإستراتيجيات الهامة داخل السياسات المرتبطة بالانتشار الحضري كسياسة للتنمية الحضرية وخاصة في البلدان النامية. لقد فرضت تلك الإستراتيجية نفسها على السياسيين والمخططين. إذ ينظر إليها كمراكز عمرانية جديدة في مناطق بعيدة عن المدن الكبرى، وذلك بهدف الحد من الضغط الشديد عن العواصم والمراكز الحضرية لتكون مراكز وأقطاب تنمية جديدة[٢٩]. Development Poles. إن إستراتيجية تدعيم المدن الثانوية والمجتمعات

الجديدة إستراتيجية ملائمة ومناسبة لنقل السكان والعمالة. فهي من ناحية تمتص المهاجرين الريفيين. ومن ناحية أخرى، تمثل مواقع بديلة لتوطين الأنشطة الاقتصادية والحضرية(٣٠).

لقد ظهرت، أهمية هذه المدن والمجتمعات الجديدة كمجتمعات مخططة باعتبارها مراكز تنموية من خلال قدرتها على تحقيق عدة أهداف (ديموجرافية واقتصادية واجتماعية) تتمثل فى:(٣١)

- إعادة توزيع السكان وذلك بقدرتها على جذب الكثير من السكان بشكل يؤدي إلى تقليل التدفق السكاني إلى المدن الكبرى أو عكس الهجرة من المناطق الريفية إلى تلك المجتمعات.
- توفير فرص عمل من خلال المشاريع الاقتصادية التي يتم توطينها في تلك المدن.
- تحسين نوعية الحياة Quality of life للسكان وذلك بتوفير ظروف حياة مناسبة وتوفير مناطق سكانية ملائمة.
- وأخيراً، تحقيق اللا مركزية Discentralization ونشر النمو.

ومن بين الدول التي تبنت إستراتيجية تدعيم المدن الثانوية والصغرى، كوريا والصين وبنما. حيث تبنت تلك الدول هذه الإستراتيجية لتكون تلك المدن الثانوية مراكز تنمية حضرية وإقليمية تستطيع توجيه وخلق أنشطة صناعية تجذب السكان وتحد من الهجرة إلى المدن العواصم. بل وتستطيع خلق مناطق حضرية متوسطة الحجم يكون لها دور أساسي في تنمية المناطق المحيطة بها. فإقامة وتدعيم مثل هذه المدن الثانوية يهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية. فهي إستراتيجية كما يشير – رود نيللي Rondinelli – يمكن أن تستخدم لتدعيم وتوزيع أكثر عدالة للسكان والموارد(٣٢).

والواقع أن تحقيق هذه المدن لأهدافها يرتبط بعدة أسئلة هى؛ ماهو عدد تلك المدن الثانوية المطلوبة؟ وماهى المحكات والمعايير التى يتم فى ضوئها اختيارها ؟

إن تحديدعدد المدن التي يمكن أن تكون مدناً ثانوية، والمحكات التي يمكن الاستناد إليها في تحديد تلك المدن يتحدد أساساً في ضوء عدة معايير ومحكات يوضحها – ريتشاردسون Richardson هى:(٣٣) المقدرة الإدارية والتكنولوجية والتخطيطية لتلك المدن. حاجة النسق الحضري urban system لوجود مدن ثانوية، والاعتبارات السياسية التي تلعب دوراً هاماً في تحديد تلك المدن. وأيضاً الاتساق والتماسك الداخلي والمكاني لموقع المدينة الثانوية، وحجم سكان المدينة والظهير الزراعي. وأخيراً ما أسماه "الحس المكاني" Spatial sense وأهميته، بمعنى التأكيد على أهمية موقع المدينة الثانوية وكيف ترتبط بالمدن الأخرى، وفي هذا الإطار أيضاً يشير "رودنيللي" أن اختيار تلك المدن الثانوية تتحكم فيه بعض المعايير؛ كموقع المدينة وإمكانياتها، ومقدرتها على تقديم الخدمات وحجم الموارد البشرية المتوفرة وخصائصها، وأخيراً الطاقات الكامنة. حتى تستطيع تلك المدن الإسهام في تحقيق التنمية المنشودة(٣٤).

٢ – إستراتيجية أقطاب النمو: Growth poles Strategy :

أصبحت إستراتيجية أقطاب النمو Growth poles موضع اهتمام لدى كثير من الباحثين والمخططين ومناقشات أكاديمية متعددة داخل البلدان النامية. وذلك بعد أن أثبتت تلك الإستراتيجية نجاحات في البلدان الأوروبية. لقد تبنت كثير من الدول النامية هذه الإستراتيجية بشكل متزايد منذ بداية الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، وخاصة تلك البلدان التي بدأت تتبني سياسة نشر النمو أو الانتشار الحضري urban Diffusion وتقليل الهيمنة الحضرية للمدن الكبرى. فإستراتيجية أقطاب النمو – كما يشير ريتشاروسون Richordson يتم من خلالها تضييق الفجوة في الهيراركية

الحضرية (التدرج الحضرى) urban hierarchy، بل وتدعيم النسق الحضري القومي داخل الدول النامية. ومن ثم تسهم في تحقيق تنمية حضرية حقيقية. إذا أصبح ينظر إلى تلك الإستراتيجية على أنها أداة من أدوات التغيير الاجتماعى Social change.

إن الاهتمام المتزايد بإستراتيجية "أقطاب النمو" جاء نتيجة محاولة العلماء والسياسيين البحث عن أدوات من شأنها حل مشاكل "عدم التوازن في التنمية "imbalance. فهي إستراتيجية – كما يشير هيرمنسن Tormond Hermansen في "التدخل" intervention وتخطيط التنمية development Planning، وأداة من الأدوات التي تستخدم في تحديد العمليات التنموية التي تهدف إلى إنجاز وتحقيق أهداف التنمية بوجه عام(٣٥).

وتأتي أهمية إستراتيجية أقطاب النمو باعتبارها إستراتيجية للتدخل الحكومي في التنمية أو ما يمكن تسميته إدارة التنمية Development Administration لحل المشاكل التي ارتبطت بالتضخم الحضري من ناحية. وتقليل الفوارق بين المناطق عن طريق تنمية المناطق الأخرى، وتحويل الكثافة السكانية من المناطق المزدحمة بالسكان إلى مراكز نمو جديدة، بحيث يؤدي تركز الأنشطة في قطب النمو إلى جذب السكان الذين يهاجرون إليه بحثاً عن ظروف حياة أفضل لتوفر فرص عمل أكثر(٣٦).

ومفهوم "أقطاب النمو" Growth poles من المفاهيم الرئيسية التي تطورت ونمت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين داخل الدراسات الحضرية التي تهتم بالمكان. وعلى الرغم من الدراسات العديدة التي أجراها كثير من الباحثين في هذا الشأن، فإنه لا يوجد تعريف واضح ومحدد لمفهوم "قطب النمو" نتيجة لاختلاف المدارس الفكرية والنظريات التى تنتهجها كل منها. حيث يظهر داخل التراث العديد من المفاهيم المشابهة. إذا استخدم كثير من الباحثين مصطلحات متباينة مثل "مركز نمو" Growth centre أو "محور التنمية" Axe of development "أو نقطة نمو" point of

development أو "مركز تنمية" Development centre. إلا أن البعض يفضل التمييز في هذا الشأن بين مفهومين أساسيين هما قطب النمو Growth pole ومركز النمو Growth centre. إذ يشير المفهوم الأولى إلى منطقة يتوطن بها مجموعة من الصناعات والأنشطة الصناعية تكون قادرة على خلق وتوليد نمو دينامي في الاقتصاد وتشبع الحاجات الأساسية للسكان فيها. في حين يشير المفهوم الثاني Growth centre إلى عملية التركيز الحضري urban centralization عندما تتوطن هذه الأنشطة. فأقطاب التنمية – كما يشير هيرشمان Hirshman – تمثل نقطاً للنمو تكون لها الأثر الأكبر في إحداث تنمية متوازنة Balanced Development بين مناطق وأجزاء الدولة(٣٧).

ويتم في إستراتيجية أقطاب النمو اختيار عدد من المناطق تتمتع بإمكانيات للنمو الاقتصادي ويتم تكثيف مجهودات التنمية وبناء الهياكل الأساسية كالطرق ووسائل المواصلات والاتصالات والخدمات التعليمية والصحية والإسكانية والبدء بتصنيع المنطقة بحيث تكون قطب نمو ينمو وينمي المناطق المحيطة به والواقعة في نطاق تأثيره(٣٨)، وتكون قادرة على "استقطاب" polarization السكان والأنشطة. إن أقطاب النمو – إذن – تعد إدارة نافعة وفعالة لا عادة توزيع ونشر السكان وتوزيع الأنشطة الصناعية التي توطنت وتركزت في مناطق معينة. بينما تفتقر مناطق أخرى إلى تلك المشاريع بشكل كافي وذلك بهدف تحقيق تنمية متوازنة Balanced Development والتقليل من الهيمنة الحضرية(٣٩). ولكن هناك شرطان أساسيان لنجاح هذه الإستراتيجية هما وجود لا مركزية سياسية وإدارية بما ييسر انتقال العنصر البشرى إلى هذه الأقطاب، وأيضاً توافر هياكل أساسية وخدمات من أجل استقرار العنصر البشري. وأخيراً إقامة مشاريع إنتاجية.

من ناحية أخرى، يشير "بوتر" R.B. Potter إلى أن إستراتيجية أقطاب النمو ترتبط بإستراتيجية للتنمية الريفية. إذ أصبح يشار لتلك

الإستراتيجية – أقطاب النمو – باعتبارها إستراتيجية لتنمية ريفية – حضرية Agropolitan Development أى أنها تنمية حضرية معتمدة أساساً على تنمية ريفية urban - based Rural Development. وحديثاً، أصبح ينظر إلى إستراتيجية "أقطاب النمو" في ضوء مدخل الحاجات الأساسية basic Needs approach. فالفترة الأساسية لهذا المدخل هي قدرة هذا القطب على إشباع الحاجات الأساسية للسكان داخل هذا القطب والمناطق المحيطة بها. بحيث أصبح ينظر إلى أقطاب النمو باعتبارها كميونات Communies للثروة والإنتاج. أي وحدات إدارية صغيرة قادرة على تحقيق الإنتاج والثروة(٤١).

لقد تبنت كثير من الدول وخاصة في دول أمريكا اللاتينية إستراتيجية "أقطاب النمو" – كإستراتيجية للتنمية الحضرية. "فشيلي" – مثلا – أنشأت في حوالى (١١) إقليم من الأقاليم الرئيسية المكونة للدولة. كذلك اعتمدت فنزويلا على ما يسمى "بقطب النمو المخطط" Planned Growth pole. وبنفس الطريقة كولمبيا، إذ قامت بتقليل الهيمنة الحضرية لإقليم بوجاتا Bogata وذلك بتكوين ثلاث أقطاب حضرية منتشرة في كل من "كالي" cali وبارانكويلا Baranguella و"ميدلين" Medeelin(٤٢).

هذا، ويحدد الباحثون عدداً من الشروط من الناحية الاجتماعية ينبغي توافرها في قطب النمو حتى يتميز ويكون قادراً على الجذب Pull والتأثير effect هي:

- وجود منظمات اجتماعية تسمح بتجميع الأفراد لتحقيق مصالح شخصية ومهنية ومجتمعية.
- التكامل وفق علاقات اجتماعية تحدد إطارها وطبيعتها ونوعيتها بشكل يخدم مصالح الأفراد بالمنطقة.
- توافر مجال أرحب للعمالة في قطب النمو حيث فرص العمل المتاحة والمتنوعة ومقدار الأجر المناسب.

- توافر وسائل الاتصال الجمعي بشكل مؤثر وفعال.

وبوجه عام، فإن تحقيق "أقطاب النمو" لأهدافها وفعاليتها – كإستراتيجية للتنمية الحضرية – أمر يرتبط بمجموعة من العوامل بحيث يكون توافرها من شأنه التأثير في نمو تلك الأقطاب وتحقيق أهدافها. هذه العوامل هي[٤٣]:

- عوامل تتعلق بالموقع الفيزيقي والميزة التوطينية للسكان والتي تساعد على جذب السكان إليه.
- عوامل ترتبط بالأنشطة المادية وتشمل وجود قاعدة صناعية ملائمة. فالتصنيع ركيزة أساسية ينبني عليها النشاط الحضري بصفة عامة.
- عوامل متعلقة بالعنصر البشري، وتتحدد هذه المجموعة في ثلاثة عوامل منها؛ هجرة السكان إلى قطب النمو – العمل والعمالة ونوعيتهم ومجالاتهم وطبيعة الأنشطة، وأخيراً تركز السكان وما يرتبط بهم من تأثير في التركيب الاجتماعي والهيكل الثقافي لأفراده.
- وعوامل خاصة بالبناء الثقافي والبناء الاجتماعي والحضري في قطب النمو.

جـ- السياسات التوفيقية accommodation policies:

على العكس من سياسات وميكانيزمات ضبط النمو والحد من الهيمنة الحضرية، وسياسات نشر النمو، برزت سياسات التوفيق والملاءمة، لتصبح أحد السياسات المستخدمة في تحقيق التنمية الحضرية لكثير من البلدان النامية. فهي سياسة لا تسهم فقط في التأثير على نمو المدن الأولى، لكنها بالإضافة إلى ذلك هي إستراتيجية تتعامل مع الواقع الحضري للكثير من المدن الكبرى. فهذه السياسة للتنمية الحضرية تتعامل وتنظر لسكان المناطق العشوائية باعتبارهم ذووا وجود حقيقي وأكثر المستفيدين beneficiaries من عمليات التنمية وليسوا ضحايا victims لها فقط[٤٤]،

لذلك فهي سياسة تستهدف مساعدة المقيمين في تلك المناطق ليصبحوا مستوعبين assimilated في المدن.

وتعد سياسة التوفيق حديثة نسبياً بالمقارنة بالسياسات الأخرى للتنمية الحضرية. حيث تم تدعيمها من قبل البنك الدولي ووكالات القروض الدولية وذلك بعد أن حاولت كثير من الحكومات في كثير من البلدان النامية "كبح" نمو repress مجتمعات المهاجرين الجديدة وذلك من خلال ما يعرف باسم "سياسة البلدوزر" bulldozer Policies التي تستهدف هدم وتدمير demolishing المناطق المتخلفة والعشوائية Squatter Settlements التي تم السيطرة عليها بوضع اليد من ناحية، أو من خلال عدم إمداد تلك المناطق بالخدمات والقضاء على البائعين الجائلين Street vendors وكل الأنشطة الأخرى للقطاع غير الرسمي التي أصبحت تسهم في مزيد من التضخم الحضري في المدن الأولى.

إن أحد الأهداف الرئيسية لسياسة التوفيق هي إكساب الشرعية لامتلاك الأرض Legitimization of tenure في مناطق المهاجرين والمناطق المتخلفة والعشوائية وإمدادها بمشاريع الخدمات، وأيضاً خلق فرص عمل للفقراء. فإكساب شرعية امتلاك الأراضي للمهاجرين إلى المدن يعد أمراً هاماً – كما يشير البعض– من الناحية السيكولوجية. إذ تجعل المهاجرين بعيدين عن سياسة الهدم من ناحية. ومن ناحية أخرى تزيد من حوافز المقيمين بتلك المناطق لتحسين مساكنهم فشرعية امتلاك الأراضي ربما يكون فرصة للحصول على الخدمات والمرافق التي تقدمها الدولة(٤٥).

لقد برز مفهوم "نوعية الحياة" the qualify of life كمفهوم محوري داخل تلك السياسة للتنمية الحضرية. ذلك أن نمو وازدهار "المكان" من شأنه التأثير على نوعية الحياة للأفراد المقيمين فيه. تلك النوعية أو الجودة التي تتحدد – كما يشير تودارو Todaro– في ثلاثة قيم هي، استمرار الحياة Life sustenance أى قدرة المكان على إمداد الأفراد بالحاجات

الأساسية اللازمة للحياة. القيمة الثانية هي، احترام الذات self - steem أو الكرامة الإنسانية Human Dignity . وأخيراً الحرية الشخصية. وهذا ما تفتقده – كما يشير تودارو – الكثير من برامج التنمية داخل كثير من المجتمعات النامية(٤٦).

لقد ارتبطت تلك السياسة للتنمية الحضرية بما يمكن تسميته – كما يشير "ستور Stohr" التنمية من أسفل Development from below تلك السياسة التي تهتم بالبعد الاجتماعي للتنمية من خلال إشباع الحاجات الأساسية Basic Needs للمناطق الفقيرة والعشوائية(٤٧).

ويستند هذا النمط من التنمية – التنمية من أسفل – إلى عدة عناصر هي، تنفيذ بعض البرامج الاجتماعية والاقتصادية لإشباع الحاجات الأساسية لسكان المناطق المتخلفة والفقيرة. وخلق استخدام أنشطة اقتصادية "كثيفة العمالة" intensive Labour في مشاريع ذات أحجام صغيرة Small - scale تسعى لتحقيق التوظيف الكامل(٤٨).

إستراتيجية التجديد والتطوير الحضرى urban Renewal:

إن أحد الإستراتيجيات التي تعتمد عليها السياسة التوفيقية للتنمية الحضرية هما يعرف بإستراتيجية "التجديد والتطوير الحضري" urban Renewal. فالتجديد الحضري أسلوب تطبيقي للتعامل مع المناطق الحضرية المتخلفة أو القديمة التي توجد سواء داخل مراكز المدن أو على أطرافها، لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وعمرانية لواقع تلك المناطق، وذلك وفق برامج تشتمل على مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الأحوال الاجتماعية والمادية و الفيزيقية لتلك المناطق(٤٩).

إن التجديد والتطوير الحضري – كما يشير جريبلر Grebler هو مشروع تطبيقي يهدف إلى إحداث تغيير في البيئة الحضرية وفق مخطط واسع النطاق من أجل تنمية وتحسين المناطق الحضرية المتخلفة في المدن وذلك وفق رؤية واقعية لحاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل وذلك بإعادة

البناء والتأهيل لتلك المناطق(٥٠). إن إستراتيجية التجديد والتطوير الحضري بهذا الوضع عبارة عن "مجموعة من الإجراءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعمرانية، يتم من خلالها خلق هيكل مقبول للمدن ومناطقها الحضرية، وذلك بتوفير أفضل الخدمات والسبل المطلوبة للعيش داخل مجتمع المدينة(٥١). وذلك من خلال ثلاثة محاور حددها "كريس كوتش" chriscouch فيما يلي(٥٢):

- إحلال وتجديد الإسكان القديم.
- تحويل الكثافة السكانية والإسكانية في المراكز الحضرية إلى مناطق أخرى.
- إعادة تنمية redevelopment لمراكز المدينة باعتبارها مراكز تجارية وحضارية.

لقد برزت إستراتيجية التجديد (التطوير) الحضري في البلدان النامية كاستجابة حقيقية للحد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تعاني منها المدن الكبرى نتيجة "النمو الحضري المفرط" الذي خلق تلك المشاكل. كما أنها مطلب خاص للتخلص من حالة التخلف الحضري لكثير من المناطق التي تقع داخل المدن وعلى أطرافها. فهي أسلوب فعال في التعامل المباشر لتحسين أحوال المدن والمناطق الحضرية المتخلفة. تلك المناطق التي تتسم بعدة سمات منها: تدني مستوى المعيشة للسكان بسبب الفقر الشديد، تضاعف سكانها وارتفاع كثافتهم، تدهور الأحوال الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية لسكان تلك المناطق، تردى الحالة العمرانية وتدهور الأبنية، رداءة الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة المتواجدة بتلك المناطق، انعدام أماكن الترفيه والتسلية لقضاء سكان تلك المناطق أوقات فراغهم(٥٣).

هذا، وتتعدد أساليب التطوير (التجديد) الحضري(٥٤)، فهناك أسلوب المحافظة Conservation style. ويعد هذا الأسلوب أداة فعالة في التعامل

مع المناطق الحضرية المتخلفة والقديمة. وقد عرفه استيورت شابن Stuart Chapin بأنه "الصيانة التي تفرض على المناطق الحضرية المتخلفة والتي لها علاقة باستعمالات الأرض Land use، وكذلك بدرجة الكثافة السكانية فى تلك المناطق. فهو أسلوب موجه للأبنية التي أصابها التخلف والتي تحتاج إلى تجديد وإعادة تطوير".

وهناك أسلوب إعادة البناء Rebuilding style. ويسعى هذا الأسلوب بصورة عامة إلى إزالة وهدم المناطق المتخلفة داخل المدن، أو تلك التي تقع متاخمة على أطرافها، وإعادة بنائها من جديد. وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب لأول مرة عام ١٩٣٧ كهدف للتجديد الحضري. فهو أسلوب يسعى لاستبدال المناطق المتخلفة والقديمة بعد هدمها بمناطق سكنية جديدة. وقد اكتسب هذا الأسلوب مكانة وقيمة اجتماعية واقتصادية وعمرانية لدى كثير من البلدان النامية في الآونة الأخيرة ومنها مصر. إذ يراها البعض أنها أفضل السبل للتصدي للمناطق الحضرية المتخلفة والحد منها كحل لجميع مشاكل السكان القاطنين فيها.

أما الأسلوب الثالث، هو "إعادة التأهيل" Rehabilation style. ويهدف هذا الأسلوب إلى جعل المباني غير الصالحة سكنياً إلى أبنية صالحة للمأوى بعد تكييفها وفق الحالة العمرانية للأبنية السكنية الموجودة في بقية المناطق الحضرية التي تقع بالمدينة.

وبوجه عام نستطيع القول، أن إستراتيجية التطوير (التجديد) الحضري هي إستراتيجية تسعى إلى تحسين نوعية الحياة Quality of life لسكان المناطق المتخلفة والعشوائية وذلك من خلال عدة أهداف هي:**هدف اجتماعي**، يسعى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية لسكان المناطق المتخلفة. بالإضافة إلى التخفيف من آثار الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة بين مناطق وأجزاء المدينة الواحدة. **هدف اقتصادي**، يرمى إلى تحسين النواحي الاقتصادية لسكان المناطق الحضرية

المتخلفة وتمكينهم empowerment من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية وذلك بتهيئة أماكن للعمل داخل تلك المناطق لكي تصبح محور جذب لساكنيها. **هدف ثقافي**، يسعى إلى تحقيق درجة من التجانس الثقافي بين السكان وذلك بنشر القيم والأفكار الواعية المرتبطة بالسلوك الحضري والمشاركة في الأنشطة المجتمعية المتباينة. وأخيراً **هدف عمراني**، يتمثل في تجديد الأبنية العمرانية بالمناطق المتخلفة وتحسينها لتناسب السكن، وتوفير المرافق والخدمات اللازمة للمناطق السكنية.

إن ما نود الإشارة إليه، هو أنه على الرغم من أن هذه السياسة التوفيقية للتنمية الحضرية تبدو وكأنها تدعم مساعدة فقراء الحضر ومنحهم مزيداً من فرص العمل والدخل والإقامة، بل وتحسين نوعية الحياة لهم. إلا أنها تبدو من ناحية أخرى، وكأنها حافز أو باعث لزيادة الهيمنة الحضرية، بدلاً من أن تسيطر عليها. ولهذا فإن إخفاق هذه السياسة في تحقيق أهدافها ربما يفسر لماذا كانت سياسة التوفيق أقل تأثيراً في خفض النمو الحضري والحد من الهيمنة الحضرية؟ فبدلاً من خفض حدة هذا النمو المشوه، راحت هذه السياسة وإستراتيجيتها تعجل وتسرع accelerated به.

وبعد هذا العرض لسياسات التنمية الحضرية التي تبنتها كثير من البلدان النامية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي العوامل التي تحكم تبني سياسة معينة من سياسات التنمية الحضرية؟ وهذا ما سوف نعرضه في الصفحات التالية:

رابعاً: محددات اختيار سياسة التنمية الحضرية:

Urban Development Policies Constraints

يشير "برتراند رينود" Bertrand Renaud في كتابه "سياسة التحضر القومية في البلدان النامية National urbanization Policy in Developing countries إلى أن هناك عدة عوامل تؤثر في اختيار سياسة معينة للتنمية الحضرية هي[٥٥]:

١- القيود الفيزيقية physical constraints:

وهي القيود المرتبطة بحجم البلد وحجم المدن والكثافة السكانية. فتحديد سياسة وإستراتيجية معينة للتنمية الحضرية في البلدان النامية يختلف من بلد إلى آخر حسب معدلات التحضر بها. فدول مثل كوريا الشمالية وأمريكا اللاتينية – مثلا – تتميز بمعدلات تحضر مرتفع تختلف عن تلك الموجودة في أفريقيا وآسيا. وهذا من شأنه أن يفرض أنواعاً معينة ومتباينة من السياسات.

من ناحية أخرى، تلعب عدة متغيرات أخرى دوراً كبيراً في تحديد سياسة وإستراتيجية التنمية الحضرية الملائمة. من هذه المتغيرات تحديد حجم المدينة The city size. فسياسات التنمية الحضرية لدول مثل البرازيل والهند والمكسيك طبيعي أن تختلف عن تلك السياسات والإستراتيجيات الملائمة لدول أصغر مثل أمريكا الوسطى ودول الكاريبى كذلك يلعب اختلاف الهيراركية الحضرية urban Hierarchy بين البلدان النامية دوراً في تحديد أنماط وأنواع معينة من السياسات والإستراتيجيات كل حسب حجم البلد بوجه عام.

٢- المقدرة الاقتصادية Economic capacity:

فمعدل الدخل القومي يعد عاملاً هاماً في صياغة وتحديد سياسة ملائمة للتنمية الحضرية. وأيضاً، معدل نمو الاقتصاد للبلد. كذلك تلعب مساهمة الانفاق الحكومي في الإنفاق العام دوره في هذا الشأن.

٣- الوسط السياسى والنظامى: Political and Institutional milieu

ويعد هذا العامل أكثر العوامل أهمية عند صياغة سياسة للتنمية الحضرية في بلد ما. فطبيعة البناء السياسي Political structure للدولة يلعب دوراً كبيراً في تحديد نمط إستراتيجية التنمية الحضرية الملائمة. فالصعوبات التي تواجه – مثلا – المجتمعات ذات البناءات السياسية الديمقراطية تختلف عن تلك البلدان التي تتميز ببناء سياسي مركزى

وشمولى،عند اختيار سياسة ملائمة للتنمية الحضرية وأيضاً الإجراءات الملائمة لتنفيذها.

من ناحية أخرى، فإن اختيار سياسة وإستراتيجية للتنمية الحضرية، مثلها مثل أي مجموعة أخرى من السياسات تتحدد أساساً داخل وسط سياسي Political arena. فقضية القبول السياسي العام political acceptability، وهو أمر ضروري عند تبني سياسة وإستراتيجية معينة تختلف من دولة لأخرى. فالحصول على الإجماع والاتفاق consensus بين الجماعات السياسية الرئيسية بمجتمع ما يعد أمراً هاماً وخطيراً عند تبني أي سياسة أو إستراتيجية تتضمن أجراء تحولات أو إحداث تغييرات في ذلك المجتمع. وهذه القضية بحاجة لإقناع persuade "النخب" elites في المدن الكبرى والجماعات الأخرى الموجودة على الموافقة على تلك السياسة، وطبيعي أنه تختلف درجة الاتفاق والإجماع بين الدول. فموافقة تلك الجماعات على سياسة معينة من سياسات التنمية الحضرية أمر مرتبط أساساً بالمصالح interests الخاصة لتلك الجماعات. وهو أمر أيضاً مرتبط بطبيعة البناء السياسي والنظام السياسي الموجود. فالنظم التي تتمتع بالديمقراطية يصبح تنفيذ هذا الأمر أكثر صعوبة عن أي نظام سياسي آخر يتميز بالمركزية. وربما تكون الصعوبة في الحصول على الاتفاق والإجماع لإستراتيجية أو سياسة حضرية معينة داخل البلدان الديمقراطية بسبب الاختلافات والتفاوضات الموجودة بين الأحزاب السياسية والتي يحاول كل منها التأكيد على سياساته واختلافها عن تلك التي تفرضها الحكومة. وخاصة في الحالات التي تكون فيها السياسات الحكومية غير مدعمة شعبياً(٥٦).

وأخيراً، لابد أن نؤكد على أن الأسباب والدوافع التي تكمن وراء اختيار وتطبيق أي بلد لسياسة معينة من سياسات التنمية الحضرية هي دوافع وأسباب اجتماعية أكثر من كونها دوافع اقتصادية. ذلك لأن أهداف

التنمية الحضرية هي كما سبق القول – أهداف مجتمعية Societal Goals بشكل عام[٥٧] ولذلك من الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن تطبيق كل سياسات وإستراتيجيات التنمية الحضرية بشكل عام على كل البلدان النامية، ذلك أن الخصوصية الاجتماعية والسياسية والثقافية ونوعية المشكلات لكل بلد من تلك البلدان تلعب دوراً كبيراً في فرض وتبني سياسة معينة للتنمية الحضرية كل حسب ظروفها. ولذلك فإن أي تصميم لسياسة التنمية الحضرية – كما يشير – ريتشاردسون H.W. Richardson ينبغي أن يأخذ في اعتبارها خصائص توزيع السكان، والنسق الحضري ومستوى التنمية الاقتصادية، وطبيعة النظام السياسي،والبناء الاجتماعي والخصائص الفيزيقية وأخيراً البنية الثقافية التي يتم فيها وضع تلك الإستراتيجية[٥٨].

خاتمة:

وبعد هذا العرض التحليلي لسياسات التنمية الحضرية ومدى فعاليتها للتعامل مع "التحضر المفرط" والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزها هذا النمط من التحضر. لابد من الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات تعبر عن محاولة للتشخيص نسعى خلالها تحديد أسباب الفشل المتكرر لسياسات التنمية الحضرية في البلدان النامية، لنحدد بعدها مجموعة متطلبات تحدد ملامح لسياسة للتنمية الحضرية والمتوازنة، ومن هذه الملاحظات:

– أن سياسات التنمية الحضرية المعمول بها وخاصة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين هي سياسات تم تطبيقها في ضوء ظروف سياسة واقتصادية قصيرة المدى دون الاهتمام بوضع سياسات طويلة الأمد.

– أن سياسات التنمية الحضرية في تلك البلدان ركزت وبشكل كبير في أحد أبعادها على مشكلات اللامركزية decentralization وتجاهلت

حقيقة أن سياسات التنمية المستخدمة لازالت تمنح وبشكل ضمني قوي للإقامة والاستيطان في الأقاليم الحضرية الرئيسية.

– أن تلك السياسات التي تم صياغتها للتنمية الحضرية تعاملت مع المشكلات بشكل "جزئي" دون أن يكون لديها تصور وتحديد شامل ومتكامل للأهداف وللأنماط المرغوبة.

والنتيجة، لازالت المشكلات التى أفرزها التحضر المفرط تمثل تحدياً رهيباً أمام البلدان النامية مع بداية القرن الحادى والعشرين. ولذلك إذا لم تنجح البلدان النامية الآن في صياغة سياسة محددة وتبني إستراتيجية متكاملة ومستديمة وفعالة للتنمية الحضرية لإعادة توزيع السكان والأنشطة وتطبيق التخطيط الحضري urban planning الفعال، بل والسعي للتطبيق الفوري لهذه الإستراتيجيات. فإن المدن الكبرى لتلك البلدان سوف تعاني المزيد من المشكلات التي تؤثر في البناء الكلى للمدينة وإفساد البيئة الحضرية بجانبيها الفيزيقى والاجتماعى deterioration، بل والنسق الحضري urban system بأكمله.

ولهذا، هناك مجموعة من الاعتبارات يجب أن تستند إليها أي سياسة متكاملة ومستديمة للتنمية الحضرية نشير إليها فيما يلي:

– يجب أن تكون تلك السياسة للتنمية الحضرية عملية كلية Holistic تتضمن كل المتغيرات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والنظامية.

– يجب أن تهدف تلك السياسة إلى خلق "نمط متوازن" balanced Pattern للتنمية في المناطق المختلفة والابتعاد عن التحيز الحضري urban Bias وخاصة بعد فشل الإجراءات والبرامج التي استخدمتها بعض البلدان النامية لخفض حدة الهجرة الريفية.

- يجب أن تتوافق سياسة التنمية الحضرية التي يتم تبنيها مع توقعات النمو، وأن يكون من شأنها أيضاً تغيير أنماط النمو السائد والتأثير في اتجاهاته.
- يجب أن تضع تلك السياسة في اعتبارها ضرورة حل لمشاكل التنمية التي ظهرت بشكل سريع من خلال وسائل وطرق محددة.
- يجب أن تضع تلك السياسة في اعتبارها ظروف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمناخ الذى تعمل فيه.
- وعليه، أن وضع سياسة متكاملة وفعالة للتنمية الحضرية في البلدان النامية لابد أن يسير في عدة اتجاهات، الأول مجموعة إستراتيجيات من شأنها التأثير في اتجاهات النمو الحضري والديموجرافي لسكان المدن وخاصة المدن الكبرى. الثاني مجموعة إستراتيجيات من شأنها إيجاد حلول للمشكلات الحضرية التي ارتبطت بالنمو الحضري السريع لسكان المدن بشكل يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة لهم. وأخيراً إستراتيجيات من شأنها تحقيق التوازن بين الأقاليم المتباينة وتقليل الفوارق السوسيو اقتصادية بينها.

ولهذا، فإن التنمية الحضرية الحقيقية كما يشير بادموبراناتو Padmopranato- يجب تخطيطها لكي تحقق علاقات تناسق وانسجام على ثلاث مستويات: الأول بين المدينة وبيئتها. المستوى الثاني بين المدينة والظهير الزراعي Rural hindeland وأخيراً تحقيق التناسق لتنمية المدينة ذاتها.

الهوامش

1- Michael P.Todaro, urbanization, unemployment and Migration in Africa, Theory and Policy, in Michael P. Todaro, Economic development, sixth edition, Longman, N.y., 1997, P.3.

2- Michael Chisholm, Demography and urbanization in W.A. Allen & et. als, AGlobal strategy for Housing in the third Millenuim, E& FN, London, 1992, P.10.

3- United Nations, population Division, world urbanization Prospects, The 2001 revision New York, Mar.20, 2002,P152.

٤- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١، ص ٤٨ – ٤٩.

٥- إسماعيل قيرة وآخرون، عولمة الفقر في المجتمع الآخر، مجتمع الفقراء والمحرومين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١١.

وأيضاً:

World Bank, world development indicator, waslington, D.C., 2002, P.157.

6- United Nations, center for settlement (HABITATE) The challenge of A dequate housing in (HABITATE), The state of the world cities, Nairobi, Kenya, May, 2001.

7- Michael p. Todaro, urbanization in developing Nations, Trends, Prospects and policies, in pradip K. Ghosh (ed.) urban development in the third world, Gree woodpress, London, 1984 P.4?

٨- أحمد زايد، ظاهرة سكنى المقابر في مدينة القاهرة بين نظرية التضخم الحضري والتحليل التاريخي البنائي، في محمد الجوهري (تحرير) قضايا علم الاجتماع، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الثالث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٠٧.

٩- يمكن الرجوع إلى:

برنارد جرانويتيه، السكن الحضري في العالم الثالث، المشكلات والحلول. تعريف محمد علي بهجت الفاضلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٤٠.

10- Dear Renaldo, Social welfare Policy, in Encyclopedia of social work, wasting,N.A.S.W, vo. (3), 1995, P.2226.

١١- أحمد سليمان أبو زيد، السياسة الاجتماعية، التعريف والمجال والإستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٢٥.

12- Bertrand Renaud, National urbanization Policy in Developing Countries, N.y., Oxford university press, 1981, P.4.

13- Ibid., P.4.

14- Harry w.Richardson, National urban Development strategies in Developing countries, in Pradip K. Ghosh ceds., OP. cit. P. 124 and also:
William G. Flanagan, urban Sociology, Images and structure, A llyn and Bacon, London, 1995, P.306.

١٥- اعتماد علام، النمو الحضري والمدن الجديدة في المجتمع القطري: دراسة اجتماعية لواقع النمو الحضري وعلاقات الجيزة بمدينة اميسعيد، جامعة قطر ،كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ١٩٩٣، ص٢٢٤.

16- Harry W.Richardson, OP. cit .P. 126.

17- George F. Gant, Development Administration, concepets, Goals, Methods, Wisconsin press, London, 1979, P.157.

18- William G. Fanagan, OP.cit.P.165.

19- Harry w. Richardson, Op. cit. p. 156.

20- Ibid. P. 136.

٢١- السيد الحسين، تنمية العالم الثالث بين المركزية الحضرية والتوازن الإقليمي، حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر العدد (١٢)، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٩، ص٩١.

٢٢- جمال الطحاوي، اتجاهات إستراتيجية وسياسة التحضر في مصر، دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الأول، التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، ٢٦ – ٢٧ فبراير ١٩٨٩ جامعة الدول العربية، ص ٦٦٣.

23- J.Gugler, Overurlianization Reconsidered Economic Development and culterral change, vol. 30, 1990, PP. 212-223.

٢٤- عبد المنعم شوقي، مشاركة المواطنين والتنمية الريفية، مجلة تنمية المجتمع، القاهرة، ١٩٧٨، ١٢٥.

٢٥- السيد الحسيني، تنمية العالم الثالث بين المركزية الحضرية والتوازن الإقليمي، مرجع سابق ص ٨٦ – ٨٧.

٢٦- المرجع السابق، ٨٧٥.

27- Michael P. Todaro, Economic development, six Edition, London, 1997, P.10.

28- Harry w. Richardson, OP. cit. P.139.

٢٩- السيد الحسيني (تقديم) في حامد عبده الهادي، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية: دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٣، ص٩ – ١٠.

30- Richard ulack & Thomas R. Leinbach, Migration and Employment in urban southest Asia, Examples from Indonesia and philipines, National Geographic Research, vol. 1 No. 3, 1985, PP. 310 - 331.

٣١- يمكن الرجوع إلى: منى السيد حامد فهمي، المدن الجديدة في مصر، نشأتها وتنميتها ومقترحات سياسة بديلة، ورقة مقدمة لندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة ٧ – ١٠ إبريل ١٩٨٦، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة وأيضاً، حمدي علي أحمد، الصناعات الصغيرة وتنمية المدن الجديدة دراسة ميدانية بمدينة السادات، دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣.

32- Denis A. Rondinelli, A sian urban Development Policies in the 1990s: from Growth control to urban Diffusion, world Development, vol. 19, No.7, July 1991, P202 - 207.

33- Harry w. Richardson, OP.cit.P. 139.

34- Denis A. Rondinelli, OP.cit - P. 202 - 207.

35- Tormond Hermansen, Development Poles & related theories, 62.

٣٦- علا سليمان الحكيم، أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى في مصر بحث مقدم، لندوة التوسع الحضري، دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية ٢٦ – ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨، معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع مؤسسة فريد رينتش إيرت، أوراق ومداولات، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٢٨.

٣٧- محمود الكردي، النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر. دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٩.

٣٨- علا سليمان الحكيم، أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية، دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٦.

٣٩- حامد الهادي، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية، مرجع سابق ، ص٢٥٤.

40- R.B. Potter,urbanization and Planning in the 3rd world, st Martiin, N.Y., 1985, P.122.

41- Ibid.P. 128.

42- Ibid.P. 127.

٤٣- محمود الكردي، النمو الحضري، مرجع سابق، ص ٨٣ – ٨١.

44- George F. Gant, OP.cit. P. 186.

45- Harris w.Richardson, op.cit. P. 136.

46- H.S. Geyer industrial Development Policy in south Africa, the past, present and future, world, Development,: vol. 17, No. 3, March 1989, P. 393.

47- Walter B. Stohr,& Fraser Taylor (eds), Development from Above or Below? The Dialectics of Regional Planning in Developing countries, sohn wolly&sons, N.Y., 1981, pp. 63-69.

٤٨- السيد الحسيني (تقديم)، في حامد الهادي، مرجع سابق، ص ٩ – ١٠.

٤٩- أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، بغداد، ١٩٩٧، ص ١٧٥.

٥٠- المرجع السابق، ص ١٧٩.

٥١- سليمان المنير (ترجمة) تخطيط وبناء المدن في المناطق الحارة، والملايين موسكو، ١٩٤٧، ص ٣٥٢.

52- Chris couch, urban Renewal: theories - and practice, Macmillan, London, 1990,P.l, 22.

٥٣- أحمد بو زراع، التطوير الحضرى، مرجع سابق، ص ١٩٢.

٥٤- المرجع السابق، ص ٢٠٧ – ٢٠٩.

55- Bertrand Renaud, OP. cit, P.38.

56- Harris w. Richardson, op. cit. p. 142 - 143.

57- R.B. potter, OP.cit..p. 122.

58- Harris w. Richardson, OP. cit, P. 144.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، بغداد، ١٩٩٧.

٢- أحمد زايد، ظاهرة سكنى المقابر في مدينة القاهرة بين نظرية التضخم الحضري والتحليل التاريخي البنائي، في محمد الجوهري (تحرير) قضايا علم الاجتماع، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الثالث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

٣- أحمد سليمان أبو زيد، السياسة الاجتماعية، التعريف والمجال والإستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٤- إسماعيل قيرة وآخرون، عولمة الفقر في المجتمع الآخر، مجتمع الفقراء والمحرومين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.

٥- اعتماد علام، النمو الحضري والمدن الجديدة في المجتمع القطري: دراسة اجتماعية لواقع النمو الحضري وعلاقات الجيزة بمدينة اميسعيد، جامعة قطر ،كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ١٩٩٣.

٦- برنارد جرانويتيه، السكن الحضري في العالم الثالث، المشكلات والحلول. تعريف محمد علي بهجت الفاضلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

٧- جمال الطحاوي، اتجاهات إستراتيجية وسياسة التحضر في مصر، دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الأول، التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، ٢٦ – ٢٧ فبراير ١٩٨٩ جامعة الدول العربية.

٨- حامد الهادي، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية.

٩- سليمان المنير (ترجمة) تخطيط وبناء المدن في المناطق الحارة، والملايين موسكو، ١٩٤٧.
١٠- السيد الحسين، تنمية العالم الثالث بين المركزية الحضرية والتوازن الإقليمي، حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر العدد (١٢)، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٩.
١١- السيد الحسيني (تقديم) في حامد عبده الهادي، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية: دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٣.
١٢- عبد المنعم شوقي، مشاركة المواطنين والتنمية الريفية، مجلة تنمية المجتمع، القاهرة، ١٩٧٨.
١٣- علا سليمان الحكيم، أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية، دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.
١٤- علا سليمان الحكيم، أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى في مصر بحث مقدم، لندوة التوسع الحضري، دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية ٢٦ – ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨، معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريتش إيرت، أوراق ومداولات، القاهرة، ١٩٨٩.
١٥- محمود الكردي، النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر. دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
١٦- منى السيد حامد فهمي، المدن الجديدة في مصر، نشأتها وتنميتها ومقترحات سياسة بديلة، ورقة مقدمة لندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة ٧ – ١٠ إبريل ١٩٨٦، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة وأيضاً، حمدي علي أحمد، الصناعات الصغيرة وتنمية المدن الجديدة دراسة ميدانية بمدينة

السادات، دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣.

١٧- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Bertrand Renaud, National urbanization Policy in Developing Countries, N.y., Oxford university press, 1981.

2- Chris couch, urban Renewal: theories - and practice, Macmillan, London, 1990,.

3- Dear Renaldo, Social welfare Policy, in Encyclopedia of social work, wasting,N.A.S.W, vo. (3), 1995.

4- Denis A. Rondinelli, A sian urban Development Policies in the 1990s: from Growth control to urban Diffusion, world Development, vol. 19, No.7, July 1991.

5- George F. Gant, Development Administration, concepets, Goals, Methods, Wisconsin press, London, 1979.

6- H.S. Geyer industrial Development Policy in south Africa, the past, present and future, world, Development,: vol. 17, No. 3, March 1989.

7- Harry W.Richardson, National urban Development strategies in Developing countries, in Pradip K. Ghosh ceds.

8- J. Gugler, Overurlianization Reconsidered Economic Development and culterral change, vol. 30, 1990.

9- Michael Chisholm, Demography and urbanization in W.A. Allen & et. als, AGlobal strategy for Housing in the third Millenuim, E& FN, London, 1992.

10- Michael P. Todaro, Economic development, six Edition, London, 1997.

11- Michael p. Todaro, urbanization in developing Nations, Trends, Prospects and policies, in pradip K. Ghosh (ed.) urban development in the third world, Gree woodpress, London, 1984.

12- Michael P.Todaro, urbanization, unemployment and Migration in Africa, Theory and Policy, in Michael P. Todaro, Economic development, sixth edition, Longman, N.y., 1997.

13- R.B. Potter,urbanization and Planning in the 3rd world, st Martiin, N.Y., 1985.

14- Richard ulack & Thomas R. Leinbach, Migration and Employment in urban southest Asia, Examples from Indonesia and philipines, National Geographic Research, vol. 1 No. 3, 1985.

15- Tormond Hermansen, Development Poles & related theories, 62.

16- United Nations, center for settlement (HABITATE) The challenge of A dequate housing in (HABITATE), The state of the world cities, Nairobi, Kenya, May, 2001.

17- United Nations, population Division, world urbanization Prospects, The 2001 revision New York, Mar.20, 2002.

18- Walter B. Stohr,& Fraser Taylor (eds), Development from Above or Below? The Dialectics of Regional Planning in Developing countries, sohn wolly & sons, N.Y., 1981.

19- William G. Flanagan, urban Sociology, Images and structure, A llyn and Bacon, London, 1995.

20- World Bank, world development indicator, waslington, D.C., 2002.